المرصد

عين على الأحداث

الخميس 21 يناير 2021 | 26 صفحة | العدد: 149 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

واقع الاعلام في ليبيا بين الانتهاكات والاستقطاب

الحاسي.. خطاب الكراهية والدعوة للعنف يطغيان على المشهد الإعلامي

المشهد الإعلامي في ليبيا منذ 2011.. سنوات الحصاد المر

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

صعوبات ومخاطر

مهنة المتاعب تزداد صعوبة في ليبيا

مجلة «المرصد»

يواجه قطاع الاعلام في ليبيا منذ اندلاع الأزمة التي عصفت بالبلاد، أشكالاً من المعوقات التي كرستها الفوضى الأمنية والصراعات وغياب سلطة موحدة تسير مؤسسات الدولة. ولذلك، أصبح الصحافيون في ليبيا بين خطر الوقوع تحت طائلة القمع وتكميم الأفواه بشتى الطرق،أو تبنى إيد يولوجيا معينة والعمل تحت مظلتها ما يضر بالمهنية والمصداقية المطلوبة في قطاع يعتبر أكثر من حساس.

ولاتزال حُرية الإعلام والتعبير تعاني من واقع مرير في ظل تزايد القيود المفروضة،مع التشظي السياسي والإنقسام المُجتمعي والفوضى وغياب الأمن،ويتعرض الإعلاميون في ليبيا الى إنتهاكات جسيمة جعلت ليبيا في تراجع مطرد في حرية الإعلام والتعبير .وظهر هذا جليا في ترتيب دول المغرب العربي في التصنيف العالمي لحرية الصحافة،الذي أصدرته «منظمة مراسلون بلا حدود» في العام 2020

وجاءت ليبيا خلال هذه السنة في المرتبة مائة واثنتين وستين عالميا في مجال حرية الصحافة،وقالت «منظمة مراسلون بلا حدود»، أن تراجع ترتيب ليبيا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، سببه حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد منذ سنوات، وما صاحبه من نزاعات مسلحة وحروب انعكست سلبا على حياة الصحفيين، وأدت إلى مقتل عدد منهم، إضافة إلى اعتقالهم بشكل تعسفي.

وحلت ليبيا في العام 2019 على المؤشر نفسه بالمرتبة الـ164، ونالت العام 2018 المركز 162 لأسباب أيضا تتعلق بالحالة الأمنية.وتنشر المنظمة التصنيف العالمي لحرية الصحافة سنويًا منذ عام 2002، ويعمل المؤشر على قياس حالة حرية الصحافة في 180 بلدًا، انطلاقًا من منهجية تُقيِّم مدى تعددية وسائل الإعلام واستقلاليتها وبيئة عمل الصحفيين ومستويات الرقابة الذاتية، فضلًا عما يحيط بعملية إنتاج الأخبار من آليات داعمة مثل الإطار القانوني ومستوى الشفافية وجودة البنية التحتية.

وتتنازع سلطتان الحكم في ليبيا، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وسط انقسامات لكل مؤسسات الدولة. فيما تنتشر العديد من المليشيات المسلحة ذات الولاءات المختلفة وخاصة غرب البلاد، حيث تفرض قواعدها ورؤاها بقوة السلاح، وبات الصحفيون يئنون

لاتزال حُرية الإعلام والتعبير تعاني من واقع مرير في ظل تزايد القيود المفروضة،مع التشظي السياسي والإنقسام المُجتمعي والفوضى وغياب الأمن.

تحت تهديد حراب البنادق، التي تسكت الأصوات الباحثة عن رصد الواقع بحرية ومهنية.

وبحسب منظمات حقوقية وإعلامية محلية ودولية فإن عامي 2013 و2014 كانت الأسوأ في تاريخ ليبيا على العاملين في مجال الإعلام بعد ترك وظائفهم جراء الاعتداءات والتهديدات التي طالتهم في كل المدن لا سيما مدينتي طرابلس وبنغازي ودرنة.وشهدت بنغازي عام 2014 أكبر الانتهاكات بحق العاملين بمجال الإعلام من قتل وخطف ما جعلها أخطر المدن في العالم علي مزاولي مهنة الصحافة.

وفي العام الماضي،أثارت واقعة خطف المسؤول الرسمي لإعلام حكومة الوفاق محمد عمر بعيو، من منزله بالعاصمة طرابلس على يد مجموعة ميليشياوية جدلا كبيرا في الاوساط الليبية والقت الضوء على استمرار المخاطر التي يعانيها قطاع الاعلام والعاملين فيه في ليبيا في ظل استمرار انتشار الجماعات المسلحة وغياب سلطة القانون. وأطلق سراح بعيو بعد اختطافه من قبل مجموعة مسلحة تابعة لكتيبة ثوار طرابلس بقيادة أيوب أبوراس، كانت قد اقتحمت منزله واقتادته منه بعد تطويق مقر عمله، فيما ربط بعيو ما حدث بقضية اختلاس سليمان دوغة مدير قناة ليبيا الأحرار الذي يرتبط بصلة قرابة مع أبوراس لمبلغ 35 مليون دينار من حكومة زيدان سنة 2013 لتأسيس قناة.

وتتكرر عمليات استهداف اخرى للعاملين في قطاع الاعلام،وفي مايو 2020،قالت المبعوثة الأممية بالإنابة في ليبيا ستيفاني ويليامز، إنها وثقت ما لا يقل عن تسع حالات في ليبيا تعرض فيها صحفيون ومدونون للاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وفي كثير من الأحيان إلى التعذيب،مؤكدة أن الإعلام المستقل الذي يُمارس بمنأى عن الترهيب والتهديد يعد أمراً بالغ الأهمية في إرساء أسس الديمقراطية.

وأضافت ويليامز في المقابل أن على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، التمسكَ بالمبادئ المهنية والأخلاقية، بما فيها مبادئُ الشفافية والنزاهة، داعية إياهم إلى توحيد قواهم في محاربة التضليل في المعلومة وخطاب الكراهية والتحريض.ودعت المبعوث الأممي إلى ليبيا السلطات الليبية وجميع أطراف النزاع إلى حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وضمان حقهم في حرية الرأي والتعبير، باعتبارهم صوتَ من لا صوت لهم ولا ينبغي إسكاتهم بحسب تعبيرها.

ويُعد ملفُ حرية الصحافة والإعلام وضمان وتعزيز حرية التعبير والعمل الصحفى ودفاع عنها من أبرز الملفات و القضايا الرئيسية التى تعمل عليها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا،من خلال رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات التى ترتكب بحق الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والعمل على الحد منها ووقفها من خلال الدعوة لمحاسبة

> تراجع ترتيب ليبيا في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، سببه حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد منذ سنوات، وما صاحبه من نزاعات مسلحة وحروب انعكست سلبا على حياة الصحفيين.

مرتكبيها وإنهاء حالة الإفلات من العقاب التى باتت متفشية فى ليبيا، نتيجة غياب العدالة والملاحقة القضائية وسط توسع دائرة العُنف والانتهاكات الجسيمة الموجه ضدً الصحفيين وغياب للحُريات الإعلامية المنشودة فى ليبيا.

على صعيد آخر،إختًارت عدة منابر إعلامية،برزت في الساحة الليبية في ظل الأزمة،التموقع تحت مظلة الميليشيات وتبنت الدفاع عن أفكارها المتطرفة.والكثير من هذه المنابر الاعلامية يعمل من خارج ليبيا وخاصة في تركيا التي تعتبر المعرقل الرئيسي للسلام في ليبيا حيث تعمل منذ سنوات على نشر الفوضى خدمة لاجنداتها وأطماعها.

وتعتبر «قناة التناصح»،على رأس قائمة المنابر التي تعمل على التحريض وبث الفوضى وهي تبث من تركيا ويديرها سهيل الغرياني ابن مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني المعروف بفتاواه المتطرفة.وتوصف القناة في ليبيا بأنها أحد أهم أبواق الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلّحة، حيث اعتمدت منذ انطلاق بثّها خطابا تحريضيا خاصة ضد قوات الجيش الليبي.

وسبق أن أدرجت الدول العربية الأربعة، مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين،العديد من المنابر الاعلامية في القوائم التي ضمت كيانات وشخصيات إرهابية،وذلك في إطار الحرب على التنظيمات الإرهابية،ومن باب التأكيد على خطورة «الآلة الاعلامية» في نشر التطرف والفتن ودورها في تهديد الاستقرار الاقليمي والدولي. وتظل ممارسة العمل الصحفي في ليبيا هاجسًا يتسم بالحذر والخوف، كون البيئة الإعلامية لا يتوفر فيها الحد الأدنى من السلامة والحماية، خاصة مع استمرار مسلسل الفوضى المتصاعدة، وحالة الاستقطاب السياسي بين الأطراف كافة. وفي غياب السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية،تبقى السلطة الرابعة المتمثلة في الإعلام رهينة خروج البلاد من الأزمة التي ألقت بها في دوامة من الفوضى والصراع وسط غياب تام لمعالم الدولة القادرة على بسط نفوذها وتحقيق الأمن والاستقرار.

> قالت المبعوثة الأممية بالإنابة في ليبيا ستيفاني ويليامز: «الإعلام المستقل الذي يُمارس بمنأى عن الترهيب والتهديد يعد أمراً بالغ الأهمية في إرساء أسس الديمقراطية».

المشهد الإعلامي في ليبيا

سنوات الحصاد المر

شريف الزيتوني

في التقرير الأخير الصادر عن موقع «مراسلون بلا حدود» لمؤشر حرية الصحافة للعام 2020، احتلت ليبيا المرتبة 164 عالميا، بما يعني وجودها في المراتب الأخيرة، إلى جانب دول ذات تاريخ سئ في التعامل مع وسائل الإعلام. هذا الترتيب لا يعتبر مفاجئا باعتباره يراوح نفس الموقع خلال السنوات العشر الماضية رغم تواجد العشرات من الفضائيات والمواقع الالكترونية داخل البلاد وخارجها، بما يطرح أسئلة كثيرة عن جدوى أي تقدّم سياسي في ظل غياب مشهد إعلامي موجِّه قادر على القيام بالدور الرقابي المنوط بعهدته.

على إثر التحولات التي عرفتها ليبيا في 2011، تغير المشهد الإعلامي بشكل جذري مثل تغير الوضع في كل البلدان القريبة التي عرفت نفس المسار، لكن في اتجاهات مختلفة تماما. ربما يكون نوعا من التجني على التاريخ إذا قلنا أن حالة الإعلام قبل تلك التحولات خاصة في مستوى الرأي السياسي، كانت ورديّة. ككل الواقع الإعلامي العربي كانت الأمور في ليبيا ضمن خطوط معروفة هوامش الحرية فيها محددة، ومضبوطة بسياق غير خاف على أحد . وعلى الرغم من أن حالة الإعلام فيها الكثير من السلبية، لكن فيها أيضا نوع من الرقابة الإيجابية على الانفلات بالإضافة إلى وجود مواد في جوانبها الاجتماعية والثقافية قريبة من الناس وتلقى رضى كبيرا.

بعد 2011، كانت الصورة مختلفة بشكل جذري. تحولت ليبيا إلى مركز إعلامي، محكوم بما حصل من انفلاتات وضمن مخططات جديدة، كل واحد فيها يؤسس لنفسه مشروعا إعلاميا يخدم له طموحه السياسي، والحظ الأكبر كان للتيارات الإسلامية التي وجدت تسهيلات وتمويلات كبيرة من أطراف خارجية، لها تجربة في العمل الإعلامي السياسي الذي يسوّق لما يسمونه «المشروع الإسلامي»، والذي سهلت التغيرات السياسية وإسقاط النظام في صعوده، في ظل حالة الفراغ التي عاشتها البلاد، إلى درجة تكاد كل مجموعة، حتى مسلحة، أن تؤسس منبرا إعلاميا تخرج من خلاله إلى الناس وتسوق إلى مشروعها، وقد كانت الأمور سهلة في ظل غياب أي سلطة توجيهية أو رادعة، مما خلق مؤسسات إعلامية كاشفة بشكل واضح عن توجهها العام وعن ميلها لأطراف إقليمية معينة.

وبالحديث عن واقع الإعلام في ليبيا، تتجه الصورة مباشرة نحو التجاوزات ضد الإعلاميين، حيث عرفت السنوات العشر الماضية، انتهاكات بحق العشرات منهم. وفي تقرير لـ«مراسلين بلا حدود»، سنة 2015، تم تسجيل عدد كبير من الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين، وقالت لوسي موريون، «مديرة البرامج في المنظمة إن انعدام الأمن الكلي الذي يطغى حالياً على عمل الصحفيين في ليبيا يكاد يجعل من

> في التقرير الأخير الصادر عن موقع «مراسلون بلا حدود» لمؤشر حرية الصحافة للعام 2020، احتلت ليبيا المرتبة 164 عالميا، بما يعني وجودها في المراتب الأخيرة، إلى جانب دول ذات تاريخ سيء في التعامل مع وسائل الإعلام.

المستحيل عليهم أداء مهامهم الإخبارية، مما يتسبب في نزوح جماعي للإعلاميين إلى الدول المجاورة، مضيفة أن هذا الوضع يبعث على القلق بشكل متزايد نظراً للدور الحيوي الذي من المفترض أن تضطلع به وسائل الإعلام في مناطق النزاع. ولذلك ينبغي أن تكون سلامة الصحفيين على رأس أولويات الجهات المعنية في ليبيا، الوطنية منها والدولية».

نفس التقرير أشار إلى حالات قتل وتهجير قسري واختطاف، طالت العشرات، مما جعل العمل الإعلامي نوعا من المجازفة والدخول في دوامة المخاطر، بل إن الكثير من الصحفيين اختار الهجرة إلى الدول المجاورة في ظل التضييقات الكبيرة في الداخل، وغياب أي أفق لتحرر المشهد الإعلامي، خاصة في ظل صعود أطراف متطرفة إلى الواجهة ورفضها لتحرر الإعلام وإبداء الرأي.

كما أشارت «مراسلون بلا حدود» في يوليو 2018، إلى أن حكومة الوفاق بطرابلس تعرقل عمل الصحفيين الدوليين والليبيين والمراسلين ووسائل الإعلام الأجنبية في ليبيا، تعقد إجراءات الحصول على التأشيرات للصحفيين الأجانب، وتعرقل إدراة الإعلام الخارجي عمل الصحفيين ميدانيا، مما يجعلهم أمام مهمة مستحيلة.

في شرق البلاد الصورة أيضا ليست وردية في علاقة بعمل وسائل الإعلام. الصراع السياسي في البلاد وانقسام السلطات كان تأثيرهما واضحا، على واقع الإعلام مما جعل السلطات في شرق البلاد، تربط أي نشاط إعلامي بما يقرره رقابة «شعبة الإعلام الحربي»، التي يعود لها منح تراخيص العمل خاصة لمراسلي المؤسسات الأجنبية.

> بعد 2011، كانت الصورة مختلفة بشكل جذري. تحولت ليبيا إلى مركز إعلامي، محكوم بما حصل من انفلاتات وضمن مخططات جديدة، كل واحد فيها يؤسس لنفسه مشروعا إعلاميا يخدم له طموحه السياسي، والحظ الأكبر كان للتيارات الإسلامية التي وجدت تسهيلات وتمويلات كبيرة من أطراف خارجية، لها تجربة في العمل الإعلامي السياسي الذي يسوّق لما يسمونه «المشروع الإسلامي»، والذي سهلت التغيرات السياسية وإسقاط النظام في صعوده.

وفي ظل انقسام السلطات بين شرق البلاد وغربها، انقسم أيضا المشهد الإعلامي. لن يستحق المشاهد الليبي وحتى العربي، مجهودا كبيرا ليعرف كل وسيلة إعلام ليبية في أي اتجاه تسير. أغلبها تتحكم فيها الخيارات السياسية، مما جعلها أقرب إلى أدوات مسيّسة وناطقة باسم تلك الأطراف أكثر منها منصات صحفية تبحث عن إثارة قضايا حقيقية تهم المواطن الليبي.

ومن آخر مظاهر الانتهاكات بحق الإعلام في ليبيا، هو ما وقع في أكتوبر الماضي لرئيس مؤسسة الإعلام في طرابلس، محمد بعيو، الذي قامت مجموعة مسلحة باختطافه مع أحد أبنائه، من منزله، في مشهد لا يظهر وضعيّة الإعلام فقط، بل أيضا الواقع الأمني في العاصمة طرابلس الذي يطرح بدوره أسئلة كثيرة في فترة يفترض أن ليبيا تتجه فيه نحو مرحلة جديدة على مستويات مختلفة بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين الجيش وقوات الوفاق.

بعد 10 سنوات على التحولات التي وقعت في ليبيا، مازال واقع الإعلام صعبا. الوضعية الأمنية التي عاشتها البلاد، لم تسمح ببروز مشهد يمكن البناء عليه في تأسيس مسيرة جديدة يمنح فيها الصحافيون الليبيون مساحات واسعة من الحرية يخرجون فيها من دائرة التجاذب السياسي الذين كانوا هم أحد ضحاياه، والانتقال إلى وضع جديد ربما تساعد في بنائه التطورات السياسية والأمنية التي تعيشها ليبيا في الأشهر الأخيرة.

** أشارت «مراسلون بلا حدود» في يوليو 2018، إلى أن حكومة الوفاق بطرابلس تعرقل عمل الصحفيين الدوليين والليبيين والمراسلين ووسائل الإعلام الأجنبية في ليبيا، تعقد إجراءات الحصول على التأشيرات للصحفيين الأجانب، وتعرقل إدراة الإعلام الخارجي عمل الصحفيين ميدانيا، مما يجعلهم أمام مهمة مستحيلة.

** في ظل انقسام السلطات بين شرق البلاد وغربها، انقسم أيضا المشهد الإعلامي. لن يستحق المشاهد الليبي وحتى العربي، مجهودا كبيرا ليعرف كل وسيلة إعلام ليبية في أي اتجاه تسير. أغلبها تتحكم فيها الخيارات السياسية، مما جعلها أقرب إلى أدوات مسيّسة وناطقة باسم تلك الأطراف أكثر منها منصات صحفية تبحث عن إثارة قضايا حقيقية تهم المواطن الليبي.

في ليبيا يدفع الصحفيون ثمن الفوضى

رمزي زائري

في ظل استمرار المواجهات العسكرية والانقسامات السياسية في ليبيا ،تدفع المؤسسات الإعلامية الليبية ثمن الفوضى السياسية و العسكرية ويجد الناشطون في هذا القطاع الحيوي أنفسهم عالقين بين المعارك على الجبهات وانحياز الجهات الإعلامية التي يعملون لصحالها، ما قد يعرضهم لخطر أعمال انتقامية.

و سجّلت ليبيا خلال العام 2020 تراجعا بنقطتين في التصنيف العالمي لحرية الصحافة ،لتصبح في المرتبة مائة وأربعة وستين (164)، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح في البلاد ،في حين أكدت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير لها، أن الإعلاميين في ليبيا يواجهون أزمة لم يسبق لها مثيل، حيث زجت بهم أطراف النزاع في مستنقع الصراع، واستخدمت وسائل الإعلام للدعاية.

وما يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وغيرهم من الإعلاميين يتعرضون للترهيب والتهديد والاحتجاز التعسفي ،وعلى مدى السنوات الماضية ،استهدفت الجماعات المسلحة بشكل منهجي حوالي 247 صحفيًا وإعلاميًا، وأكثر من 100 مدافعًا عن حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى الاعتداء المسلح على منظمات المجتمع المدني وأعضائها، لا سيما أثناء تنفيذ فعالياتها.

و في تقريرها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ،قالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا ،إن هذه الذكرى السنوية العالمية، تأتي «في ظل استمرار الانتهاكات والتضييق على حرية الصحافة والإعلام والكلمة والوصول إلى المعلومة وعدم السماح للرأي المخالف بالتعبير الحر بحق الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية في ليبيا.

وأشارت اللجنة إلى تصاعد الاعتداءات والانتهاكات بحق الصحفيين الليبيين من جرائم الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري من قبل الجماعات والتشكيلات المسلحة بعموم البلاد في ظل استمرار حالة الإفلات من العقاب نتيجة انهيار الأجهزة الأمنية وضعف منظومة العدالة واستمرار حالة الإفلات من العقاب التي باتت عاجزة عن ملاحقة الجُناة ومحاسبتهم.

وأعربت اللجنة «عن تضامنها الكبير مع الصحفيين والإعلاميين الضحايا والمتضررين جراء هذه الجرائم والانتهاكات البشعة التي ارتكبت بحقهم». مطالبة «جميع السلطات الأمنية والعسكرية بعموم البلاد بضرورة بالالتزام بالقوانين والأعراف والمواثيق والإعلانات الدولية الضامنة لحرية الصحافة والإعلام، ووقف جميع أشكال الممارسات والانتهاكات التي تمس بشكل مباشر حرية الصحافة والإعلام وحرية الصحفيين والإعلاميين في ليبيا، وكذلك وقف ممارسة سياسة تكميم الأفواه أو تقييد العمل الصحفي والإعلامي في ليبيا».

و آخر الاعتداءات المخجلة التي يتعرض لها الإعلاميون في ليبيا ،ذلك الاعتداء الهمجي ،الذي طال رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو ،والذي تعرّض في 21 أكتوبر 2020 إلى الاختطاف من قبل مجموعة مسلحة تابعة لحكومة الوفاق على خلفية قرار يقضي بإحالة مدير قناة «ليبيا الأحرار»، الذراع الإعلامية لجماعة الاخوان ،إلى التحقيق بتهمة تبديد واختلاس أموال، وآخر يقضي بإزالة شعار «بركان الغضب» من القنوات الرسمية.

وتزامنا مع الهجوم على منزل بعيو، اقتحمت مليشيات مسلحة مقر القناة الرسمية وأجبرت العاملين فيها على إرجاع

> جميع المنظمات الحقوقية تدعو إلى التوقف الفوري عن الهجمات ضد مهنيي الإعلام العاملين في ليبيا

شعار «بركان الغضب» على الشاشة، بعد إزالته واستبداله بشعار «إعلام السلام».

و وجه رئيس المؤسسة الليبية للإعلام محمد بعيو خطابا إلى وكالة الأنباء الرسمية، أمر فيه بالتوقف نهائيا عن بث ونشر كل ما يتعلق بـ«الحرب الأهلية»، وكل ما يؤجج مشاعر الحقد والكراهية ويرسخ ثقافة الانتقام والثأر ضمن البث العام، وذلك دعما للمسار السياسي الحالي الذي جعل الحوار والمفاوضات بديلا عن القتال والجبهات، وتوّعد مديري القنوات والإذاعات باتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم في حال عدم الالتزام بتوجيهاته.

ودخل تنظيم الإخوان بليبيا في صراع مع محمد بعيو منذ شهر سبتمبر 2020، تاريخ تعيينه من طرف رئيس حكومة الوفاق فايز السراج على رأس المؤسسة الليبية للإعلام، وتكليفه بمهمة الإشراف على كل مؤسسات الإعلام المملوكة للدولة، وذلك خوفا من إعادة ترتيب وتنظيم المشهد الإعلامي الذي تبسط عليه سيطرتها منذ 2011، وتتخذّه أداة للدعاية لأجندتها السياسية والدينية.

ويعتبر بعيو الذي شغل سابقا منصب المستشار الإعلامي لمحافظ مصرف ليبيا الصديق الكبير، من أهم الشخصيات المناهضة لتنظيم الإخوان والمؤيدة للجيش ، إذ شغل عدة مناصب في قطاع الصحافة ، وعرف بتصريحاته الإعلامية الداعية لعدم التصالح مع الإخوان المسلمين.

وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية ،سجلت العاصمة طرابلس النسبة الأكبر من الاعتداءات على الصحفيين ، بحسب المركز الليبي لحرية الصحافة ، الذي أكد في تقرير له مايو / أيار العام الماضي، تعرض الصحفيين في طرابلس لـ35 اعتداء تنوعت بين الضرب والاعتقال والإخفاء القسري والمنع من العمل من قبل مليشيا حكومة الوفاق.

وكشفت مصادر حقوقية ليبية، عن اختفاء أكثر من 50 ناشطا من المشاركين

> يرى مراقبون ،أن التعرض لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في ليبيا، على مدار الـ سنوات الماضية كان طقسًا دائما في البلاد، وذلك بسبب بشاعة الجرائم التي ترتكب على الأرض الليبية والانتهاكات على الأصعدة المختلفة،

بمظاهرات طرابلس، ضد حكومة فايز السراج ،كما قامت عناصر تابعة لداخلية ودفاع الوفاق بحملة اعتقالات عشوائية واسعة النطاق بحق المتظاهرين السلميين في طرابلس.

و يؤكد حقيقون أن حوادث الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي اتخذت طابعًا ممنهجًا من قبل الأجهزة الأمنية المتعاونة مع مليشيات مسلحة، مع الحصول على شهادات من الصحفيين عبر تخوينهم وترهيبهم ،كما وصل التضييق إلى مطالبة الصحفيين بأذون للتغطية، معتبرين في عديد الحالات أن الاعتماد غير كاف.

و حسب المركز الليبي لحرية الصحافة ،ونتيجة لتواصل عمليات التضيق والاستهداف الممنهج ،اختار العديد من الاعلاميين و الصحفيين ،المنفى للفرار من جحيم الاعتداءات اليومية، حيث أحصت «مراسلون بلا حدود» و«المركز الليبي لحرية الصحافة» نحو 83 حالة هجرة ونزوح لصحفيين منذ 2014.

وتعليقًا على هذا الوضع المتردي وحال الصحافة الليبية ،أكدت البعثة الأممية للدعم في ليبيا، أن تهديد الصحفيين واحتجازهم لمجرد أدائهم واجبهم ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتناقض مع الالتزام بضمان بيئة مواتية لوسائل الإعلام، وشددت على إدانتها التامة، لكافة الاعتداءات على الصحفيين، ودعوتها إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة، وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، في رسالة لها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، إن الإعلام المستقل الذي يمارس بمنأى عن الترهيب والتهديد ، يعد أمراً بالغ الأهمية في إرساء أسس الديمقراطية.

وأشادت، ويليامز، بالصحفيين الشجعان والعاملين في وسائل الاعلام في ليبيا، والذين يواصلون آداء عملهم في ظروف غاية في الصعوبة رغم تزايد اعمال الترهيب والعنف، وقالت وليامز إنه على مدى سنوات طوال، ضحى العديد من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الليبيين بحياتهم، وهم يؤدون واجبهم سعياً إلى تغطية الأحداث ونقلها إلى العامة.

ودعت، وليامز، السلطات في ليبيا، وجميع أطراف النزاع إلى حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وضمان حقهم في حرية الرأي والتعبير، وذلك يشمل الحق في البحث عن المعلومة وتلقيها ونقلها إلى العامة، فالصحفيون هم صوت مَن لا صوت لهم ولا ينبغي إسكاتهم. كما لا ينبغي أن تصبح الحقيقة ضحية أخرى من ضحايا الحرب الدائرة في ليبيا، وطالبت ويليامز، في ذات السياق، الصحفيين الليبيين، بالشفافية وقالت إنه يقع على عاتقهم، مسؤولية التمسك بالمبادئ المهنية والأخلاقية، بما فيها مبادئ الشفافية والنزاهة.

ويرى مراقبون ،أن التعرض لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في ليبيا، على مدار الـ9 سنوات الماضية كان طقسًا دائما في البلاد، وذلك بسبب بشاعة الجرائم التي ترتكب على الأرض الليبية والانتهاكات على الأصعدة المختلفة، والجميع يخافون إبراز الحقيقة للعامة أو تداولها بين الرأي العام، وفي النهاية يدفع الصحفيون الثمن.

> يدعو كلّ من سفير الاتحاد الأوروبي وسفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدون لدى ليبيا القيادات الليبية إلى حماية حرية الإعلام وإرساء بيئة عمل آمنة للصحفيين

أجندات خارجية بوسائل إعلام في قلب

عاصفة الكراهية والنزاع

نجاة فقيري

إن الإنقسامات والصراعات وحتى التدخلات الخارجية في شؤون البلد النفطي الغني تجاوزت الحدود السياسية والإقتصادية كما الاجتماعية لتلقي بضلالها على الإعلام الليبي، الذي يعيش تذبذبا كبيرا على خلفية الوضع الراهن المتميز عموما بعدم الاستقرار. فبعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي عام 2011، غادرت عدة وسائل إعلامية تابعة لرجال أعمال وسياسيين البلاد للبث من الخارج ،خوفا من التهديدات والهجمات وحتى التوجهات، كما تم إنشاء قنوات جديدة لكن ذلك لم ينقذ المجال من دوامة الفوضى.

يقول المدير التنفيذي للمركز الليبي لحرية الصحافة محمد الناجم في تصريح إعلامي سابق«بسبب النزاعات والإنقاسامات (...)، لم يعد بإمكان الصحفيين في ليبيا القيام بعملهم بشكل طبيعي». مضيفا أن وسائل الإعلام الليبية تعايش أزمة البلاد و ما ينجر عنها، ولا سيما التي تبث من الخارج ، إذا يعتبرها حسب تصريحه «مسؤولة إلى حد كبير عن تفاقم خطاب الكراهية والتحريض على العنف ، وتشجيع الانتهاكات، مما يؤثر سلبا و بقوة على المجتمع و الأفراد.»

وأفادت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير لها العام الماضي أن وسائل الإعلام الليبية المتواجدة في الداخل و الخارج، باتت طرفا في النزاع المسلح والإنقسامات، وأنها باتت «أداة طيعة لخدمة أجندات مختلفة» جراء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد منذ ثماني سنوات. وقال صهيب خياطي مدير شمال أفريقيا في مراسلون بلا حدود أن «الإعلام الليبي يواجه أزمة غير مسبوقة»، ويؤكد أن «العديد منهم يجدون أنفسهم مجندين طوعا أو بالقوة من قبل الفصائل المتحاربة و الأطراف المتداخلة».

في العام الماضي أعربت منظمة مراسلون بلا حدود عن أسفها على الإعلام في ليبيا «الإعلام أصبح مهمة شبه مستحيلة» حيث بلغ «العداء تجاه وسائل الإعلام والصحفيين ذروته». فبات الإعلام البديل والموجه والذي يخدم أجندات و جهات معينة يلعب الدور الكبير في ساحة الإعلام الليبي فمثلت بذلك وسائل التواصل الاجتماعي و الصفحات الخاصة«مصادر لأخبار ليبيا» زائفة كانت أم صحيحة.

انتشر خطاب الكراهية و التحريض بشكل كبير في ليبيا حسب منصة رصد خطاب الكراهية والأخبار الزائفة الذي نشرت دراسة بحثية مفصلة نهاية عام 2020 هي الأولى من نوعها لرصد خطاب الكراهية والأخبار الزائفة في مواقع التواصل الإجتماعي، إستهدفت 15 وسيلة إعلامية ليبية و«أعطت دليلا جديدا على انتشار خطاب الكراهية و الأخبار المزيفة خدمة لجهات و أطراف معينة».

وفي تصنيفات خطاب الكراهية والنزاعات المسلحة تصدرت العديد من القنوات التي تتخذ من تركيا و الدوحة مقرات لها النسب و الإحصاءات. وجاءت خطابات التحريض والشتم في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 66,14٪، تليها عدم الدقة والموضوعية في تغطية النزاعات المسلحة والإرهابية بنسبة 14٪ ومن ثم الدعوة للعنف والقتال بنسبة 12,98٪،أما في تصنيفات الأخبار الزائفة فقد تصدرت الإتهامات دون أدلة الإحصاءات بنسبة تفوق 52,29٪ وهي تُعد مرتفعة للغاية تليها فبركة الصور والفيديوهات بنسبة 26,27٪ ومن ثم الأخبار المضللة والمتحيزة بنسبة 9,81٪ ،حسب تقرير الموقع.

ويشير التقرير إلى أن منتجي الخروقات المهنية تصدرتها إدارة تحرير القنوات والمنصات والمواقع بنسبة 50,71٪ ومن ثم ممثلي حكومة الوفاق الوطني بنسبة 9,37٪، يليها الناشطون أو المحللون السياسيون بنسبة 8,34٪، أما تصنيفات الجهات المُستهدفة فقد تصدرتها قوات الجيش الليبي حيث كانت اكثر جهة استهدفت من قبل وسائل الإعلام بنسبة 28,68٪ ومن ثم ممثلي قوات حكومة الوفاق بنسبة 24,68٪ ،«مما يعكس صورة سلبية على وسائل الإعلام واستخدامها كوسيلة في تأجيج الصراع» ، ويليها مدنيون بنسبة تصل إلى 20,67٪، حسب التقرير ذاته.

فباعتبار الإعلام المؤثر الأكبر في المجتمعات فقد وقع استغلال الإعلام الليبي لتأجيج نار الصراع و نشر أجندات معينة تخدم أطرافا على حساب أطراف آخرين وتطمس الحقيقة أو تهول الواقع ليواصل البلد غرقه في الأزمات والإنقسامات ما

أفادت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير لها العام الماضي أن وسائل الإعلام الليبية المتواجدة في الداخل والخارج، باتت طرفا في النزاع المسلح والإنقسامات، وأنها باتت «أداة طيعة لخدمة أجندات مختلفة».

يسهل على بعض الأطراف الخارجية مواصلة التدخل في الشأن الليبي بغية استغلال البلد النفطي الغني وموقعه الجيوستراتيجي.

ومع تراجع حرية الصحافة والإعلام في ليبيا، إضافة إلى هيمنة الأطراف الخارجية على المشهد الليبي خاصة منها التي اتخذت من تركيا مقرا لها لتبث من هناك التوجهات الأردوغانية إزداد واقع الإعلام في ليبيا سوءا.

في تصريح سابق للناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الليبي العقيد أحمد المسماري ، حذر من خطورة الفضائيات الليبية التي تبث من تركيا وتخدم أجندات الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية، على الأمن والسلم في ليبيا. وكشف المسماري، أن أنقرة لا تدعم الإرهاب في ليبيا بالأسلحة فقط، بل تقوم بتأجيجه إعلاميا، بعد أن أصبحت «قاعدة إعلامية» تحتضن على أراضيها عددا من القنوات الليبية التابعة لعناصر متطرفة وجماعات إرهابية تساهم في استشراء الفوضى داخل البلاد من خلال خطابات التحريض والكراهية و تزييف الحقائق. وفي تصنيفات عربية داعية لمكافحة الإرهاب، تم تصنيف بعض القنوات الليبية التي تتخذ من تركيا مقرا ضمن قائمة العناصر والكيانات الإرهابية على غرار مؤسسة «التناصح» التي تبث من تركيا ويديرها سهيل الغرياني نجل مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني المشرف العام عليها.

أججت وسائل إعلام إخوانية ليبية تتخذ من تركيا والدوحة مقرا لها الأزمة في البلاد في مختلف مراحلها وساهمت بشكل كبير في تعقيد الأوضاع منذ أحداث 2011 و لعبت الدور الأبرز في تزوير الوقائع وتشويه الحقائق لمزيد إغراق البلاد في الفوضى وإشعال نار الصراع والفرقة بين الليبيين وقد حذرت منظمات محلية و دولية من الدور الخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام والصفحات التحريضية التي تؤثر سلبا على مسارات الحوار والحل السياسي الذي انتهجه الفرقاء في ليبيا للخروج بالبلاد من الفوضى والصراع.

يقف الإعلام الليبي كغيره من المرافق الهامة والمؤثرة بالبلاد على حافة هاوية الصراع المنذلع منذ سنوات ما يجعله لقمة سائغة لكل أشكال التدخل الخارجي الذي أصبح يؤقلم الوضع وفقا لمقاييس مصالحه مُتناسيا بل ومُقصيا للمصلحة الوطنية الليبية التي تقتضي إعلاما حرا، نزيها ووطنيا و ليبيا بحتا بعيدا عن كل القيود والأجندات والتوجهات.

> انتشر خطاب الكراهية والتحريض بشكل كبير في ليبيا حسب منصة رصد خطاب الكراهية والأخبار الزائفة الذي نشرت دراسة بحثية مفصلة نهاية عام 2020 هي الأولى من نوعها لرصد خطاب الكراهية والأخبار الزائفة.

الحـــاسيـي

خطاب الكراهية والدعوة للعنف يطغيا على المشهد الإعلامي الليبي

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد مقدم البرامج الليبي حسن الحاسي أن الاستقطاب السياسي وخطاب الكراهية والدعوة للعنف أصبح هو الطاغي على المشهد الإعلامي الليبي محذرا في مقابلة مع صحيفة المرصد من أن حياة الإعلاميين وعمل نقابتهم أصبحا مهددين دائما من الأطراف المتنازعة في ليبيا.

إلى نص الحوار:

** كيف تتابعون تناول الإعلام الليبي للوضع في البلاد؟

يتعاطي الاعلام الليبي مع الاحداث حسب رغبة مموليه وحسب توجهاتهم بشأن التمكن من السلطة في البلاد.

** إلى أي مدى ساهم الإعلام في تعميق الانقسام بالمجتمع؟

لقد ساهمت الأجندات ورغبات بعض الشخصيات المتصدرة للمشهد في انقسام حاد مجتمعي وأخلاقي وهو مايفعله الإعلام بعيدا عن المهنية والموضوعية وميثاق الشرف الاعلامي .

** كيف تتابع الانتهاكات المتواصلة التي يتعرض لها الإعلاميين في ليبيا؟

الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات كثيرة تدفع لقرع نواقيس الخطر وتسعى نقابة الصحفيين بكل ما لديها من جهد لحل هذه المشكلات ولكن الاستقطاب السياسي وخطاب الكراهية والدعوة للعنف أصبح هو الطاغي على المشهد الإعلامي وأصبحت النقابة تواجه خطر التهديد من الأطراف المتنازعة على السلطة كما أن حياة الصحفيين في خطر مستمر ولكن أعتقد أن كل هذه الامور قد تتحسن في القريب العاجل لان أهل الصحافة يعرفون أنهم سلطة رابعة وسيأتى دورهم مع دولة القانون والمؤسسات وأعتقد أن واقع الإعلام في ليبيا سيتحسن بعد هذه التجارب التي علينا الاستفادة منها لتصحيح الأخطاء

** منذ العام 1102 ظهرت العديد من الوسائل الإعلامية التي تبث من الخارج.. ما رأيك في هذه الظاهرة؟

في البداية كانت هذه الوسائل تعمل من أجل التوعية والدعوة لمدنية الدولة والحفاظ على الحريات وتحاول أن تقدم

> ليبيا تحتاج لإعلام الدولة وأيضا الإعلام الخاص وذلك لخلق تنافس قوى يجعل إعلام الدولة يسعى لتطوير نفسه ويذهب في الاتجاه الحر ويصبح منافسا قويا ليجذب المشاهد.

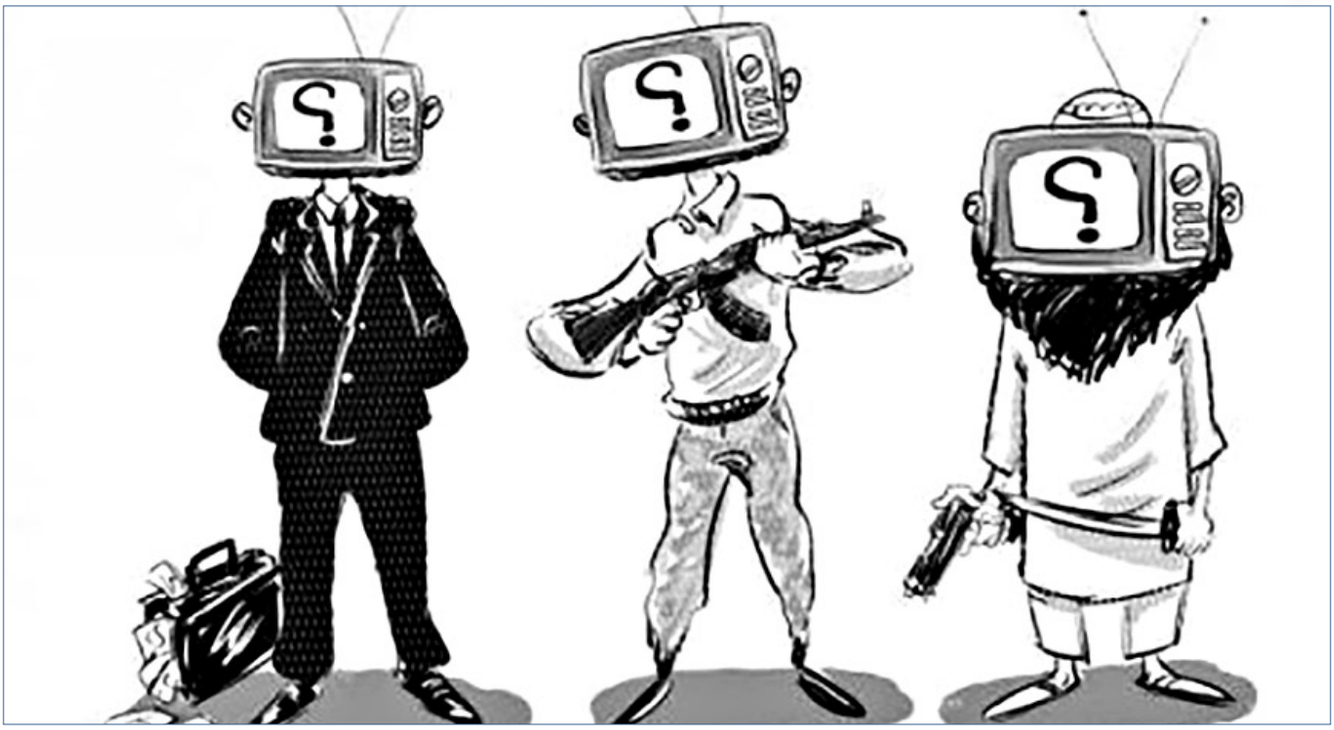

وجبة معلوماتية وترفيهية للمتلقي وبعد ذلك أصبحت تتجه إلى الدعوة للفتن والحروب والدفاع عن أشخاص وتوجيه المتلقي لما يرغب فيه أصحاب الأجندات وهذا ما أوصل البلاد لما هي عليه الآن.

كيف يمكن خلق التنافس بين وسائل الإعلام المحلية؟

ليبيا تحتاج لإعلام الدولة وأيضا الإعلام الخاص وذلك لخلق تنافس قوى يجعل إعلام الدولة يسعى لتطوير نفسه ويذهب في الاتجاه الحر ويصبح منافس قوى ليجذب المشاهد ويجب أن يتم اتخاذ إجراء قانونى يمنع تسمية أي قناة باسم ليبيا إلا قنوات الدولة فقط وأعتقد أن هذا الأمر سيحدث قريبا.

في تقديرك ما أبرز نقاط القصور التي يعانيها الإعلام الليبي؟

هناك العديد من نقاط القصور منها المال السياسي، واختيار الإدارة، كما أن ثقافة المذيعين والإعلاميين تحتاج لمزيد من التطوير بالإضافة لضعف القدرة على الإبداع ناهيك عن قلة المختصين العاملين في المجال لذلك فإن الإعلام المحلي يحتاج العديد من الإصلاحات منها بناء الكوادر المتخصصة في جميع المجالات العلمية والثقافية وإعطائها دورات تدريب وتنمية بشرية كما يجب أن يكون تمويل الإعلام بعيد عن طالبي السلطة.

كيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية الرأي وضبط الخطاب الإعلامي؟

عندما تتكون الدولة قائمة وقوية ينظمها القانون ولا تعاني الانقسام سيكون دور المشرع وضع قوانيين رادعة لأي معتدي على المهنة الاعلامية ولكن مع الحفاظ على حرية الرأى والتعبير.

ساهمت الأجندات ورغبات بعض الشخصيات المتصدرة للمشهد في انقسام حاد مجتمعى وأخلاقي وهو مايفعله الإعلام بعيدا عن المهنية والموضوعية وميثاق الشرف الاعلامى.

الفاخري:

لن يُبنى وطنٌ بحروبٍ وعداواتٍ.. ولن يُسعدَ مجتمعٌ بفرقةٍ وتشتتٍ وخلافاتٍ

حوار/ همسة يونس

«لم يكنِ الإعلامُ الليبيُّ -خلالَ سنوات الحرب، وأثناءَ هذه الأزمة الممتدَّة لعشر سنواتٍ- لم يكن في المستوى المطلوب.. لم يكن هذا الإعلامُ، في كثير من جوانبه، إعلامًا وطنيًّا، ولا مهنيًّا ولا محايدًا، ففقد كثيرًا من مصداقيَّته، بل وساهم بشكلٍ أو بآخرَ، في إطالة أمد الحرب، وتوسيع دائرة الاختلاف، والمساهمة في تمزيق النسيج الاجتماعي الليبيِّ..»، بهذه العبارات استهل رئيس الهيئة العامة للإعلام والثقافة السابق جمعة الفاخري، حديثه مع «بوابة إفريقيا الإخبارية» ليضعنا أمام واقع الإعلام الليبي وأهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، وسبل تطوير الخطاب الإعلامي في ليبيا لتحقيق دوره في توحيد الوطن، وإلى نص الحوار

** بداية.. كيف تقيم وضع ومستوى الإعلام في ليبيا خلال السنوات الأخيرة؟

-لم يكنِ الإعلامُ الليبيُّ خلالَ سنوات الحرب، وأثناءَ هذه الأزمة الممتدَّة لعشرِ سنواتٍ، لم يكن في المستوى المطلوب، فأغلب وسائل الإعلام تتبعُ جهاتٍ أو جماعاتٍ بعينها، أو دولًا أجنبيَّةً، تنفذ أجنداتها، وتتلقَّى أوامرَها، وتأتمرُ بأمرِها، وتنتهي بنواهيها، ومن ثمَّ لم يكن هذا الإعلامُ، في كثيرٍ من جوانبه، إعلامًا وطنيًّا، ولا مهنيًّا ولا محايدًا، ففقد كثيرًا من مصداقيَّته، بل وساهم بشكلٍ أو بآخرَ، في إطالة أمد الحرب، وتوسيع دائرة الاختلاف، ومفاقمة العداوات، والمساهمة في تمزيق النسيج الاجتماعي الليبيِّ، وزرع الفتن والعداوات والبغضاء بين أبناء الشعبِ الليبيِّ الواحد.

وأرجو منَ الله أن تنتهيَ الحربُ قريبًا، وأن يتجاوزَ الليبيُّونَ خلافاتهم، وأن يجتمعوا على كلمةٍ سواء، لعلَّنا نرى أعلامًا مغايرًا، إعلامًا حقيقيًّا، يساهم في بناء الوطنِ، وإعادة إعمارِ ما أفسدته الحروبُ والنَّكباتُ؛ وفي مقدِّمتها وجدانات النَّاس.

** ما رأيك في محتوى الخطاب الإعلامي المقدم في الوسائل الإعلامية الليبية؟

-كما أسلفت، هو محتوى تغلِّفه الكراهية، وتفغر فيه العداواتُ القميئةُ أفواهَها العفنَةَ، هوَ إعلامٌ من مواليد (برج الحرب)، فلا يُرجَى منه خيرٌ، فهوَ إعلامٌ موجَّهٌ توجيهًا سيِّئًا، توجيهًا يخدم أغراضًا دنيئةً، فخطابَه البائسُ ينطلق منِ الكراهية، وينتهي عند التحريضِ على القتلِ، على قتلِ الليبيِّ أخاهُ للأسف الشَّديد.

** ماهي سبل تطوير الخطاب الإعلامي في ليبيا وما شروط المحتوى الإعلامي الواجب توافرها؟

-أوَّلاً أن تنهيَ هذه الحرب القذرة التي حصدت الأرواحَ والأرزاقَ، ودمَّرت المنظومة القيميَّة لأغلب النَّاس، وحشت وجداناتهم بالكراهية والبغضاء، ورصَّتها بالتوجُّس من الآخر الأخ والقريب والمواطن وابن البلد الآخر، وشحنت أعماقه بالارتياب من كلِّ شئ، ثمَّ يمكننا بعد ذلك إعادة تنظيم المنظومة الإعلاميَّة، وتوجيه الخطاب الإعلامي في كلِّ الأقنية الإعلاميَّة إلى خطابٍ سلميٍّ يدعو إلى المحبَّة والإخاء والوئام، ونبذ الفرقة، ونسيان العداوات، وقبل ذلك وبعدَه، لعنُ الحروب ومسبِّبيها ومعتنقيها والدَّاعينَ والمطبِّلينَ لها.

وأن يرتكزَ الخطابُ الإعلاميُّ كلُّه على المحبَّة والتذكيرِ بأهميَّة التَّصالح والتَّسامح، والتَّوحُّد، ونبذ الخلافات لبناءِ ليبيا الآمنة التي نبتغيها.

** ما أبرز العراقيل التي تواجه قطاع الإعلام بشكل عام في ليبيا؟

-العراقيل كثيرة جدًا، أولها شُحُّ ما يخصَّص للإعلام من ميزانيَّاتٍ، للأسف هي أقلُّ بكثيرٍ ممَّا يخصص لقطاع الإعلام في بلدانٍ فقيرةٍ، مع ضعف القيادات الإعلاميَّة، وعدم قدرة المؤسَّسات الإعلاميَّة الكبرى، وعلى رأسها وزارة الإعلام والثقافة بمسمَّياتها وأجسامها الإداريَّة المختلفة، على تولِّي مسؤوليَّاتها في خلق إعلام حقيقيٍّ، يواكبُ العصرَ، ويتماشى مع حاجة المجتمع للبناء والإصلاحِ والتوجيه نحوَ الأفضلِ.

** محتوى الخطاب الإعلامي الليبي خلال سنوات الحرب هو محتوى تغلِّفه الكراهية.

** على الإعلاميين أن يعوا بدورهم في تجميع هذا الوطن المفتَّت المشتَّت.

عدم وجود خططٍ وبرامجَ تهدفُ إلى الرُّقيِّ بالإعلام، ورفع كفايات العاملين به، وتطوير مؤسساته، وترقية أدواته، وتجديد وسائله.

**ماذا عن دور الإعلام في تعزيز ودعم المصالحة وثقافة الحوار وتقبل الآخر؟

-إذا وعى الإعلاميُّون أهميَّة دورهم في تجميع هذا الوطن المفتَّت المشتَّت، ولمِّ هذا الكيان الممزَّق، ورأب التصدُّعات الجسيمَة التي خلقتها الحروبُ والنِّزاعاتُ، ولا شكَّ أنَّ رسالةَ الإعلام الليبيِّ في جمع الليبيِّين، وجسر هُوَّة الخلاف، وتقريب وجهَات النظر، وردمَ خنادق العداوات، هي رسالةٌ مهمَّةٌ جدًّا، ودورُهُ عظيمٌ في تحقيق السَّلام، وإفشاءِ المحبَّة، ونشر ثقافة التَّصالُحِ والتَّسامُحِ. وهذا ما نأملُهُ من إعلاميي وطننَا الغالي.

**صحافة المواطن.. والسوشيال ميديا أصبحت أكثر تأثيرا من وسائل الإعلام التقليدية، هل يرجع هذا إلى عدم وجود رقابة أو ضوابط عليها بما يتيح مساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي.. وكيف يمكن استغلال تلك الوسائل الجديدة وتوجيهها بما يفيد المجتمع الليبي؟

-أجل، فهي متاحةٌ للجميع، وبلا رقابةٍ تذكر، وبأسعارٍ مقبولةٍ؛ فبإمكان المرءِ أن يكونَ إعلاميًّا من بيته أو سيَّارته أو مكتبه، وأن يكون له قرَّاء ومُشاهدونَ ومتابعونَ كثيرونَ من كلِّ بلدانِ العالم، فالبراحُ الواسعُ المتاحُ للجميع، أحالَنَا جميعًا إلى إعلاميِّينَ (بقدر)، طبعًا، لكنهُ مناخٌ واسعٌ لحريَّة، وللتعبيرِ عن الذات، وإبداءِ الرأي في كلِّ شئ؛ وحولَ أيِّ شَئ، بدءًا من رغيف الخبز حتى رئيس الجمهوريَّة، حتَّى أنها صارت (هايد بارك) للمواطن ينفثُ فيها آلامه وآماله ومَشاعره، وأحيانًا يصبُّ جام غضبه على كلِّ ما ومن ينغصُ عيشه، ويئد طموحاته، ويقتل أحلامه.

**ماذا عن الإصلاحات أو التوصيات المقترحة لتطوير الإعلام وإمكانية تنفيذها؟

- أن تضطلع المؤسَّسات الإعلاميَّة والأكاديميَّة بخاصَّةٍ بدورها في صناعة إعلامٍ ناجحٍ يلبِّي الطموحات، ويحقِّق ما يصبو إليه الوطن.
- القيام بدورات وورش عمل مستمرَّة للرفع من قدرات الكوادر الإعلاميَّة؛ إداريَّة وفنِّيَّة.
- تخصيص الميزانيَّاتِ اللازمة لقطاع الإعلام.
-تحديث وسائل الإعلام في جوانبها التقنيِّ، والفنِّي والإداريِّ.
-أن يتولَّى قيادة إدارات الإعلام الأكفياء من الأكاديميِّين والمتخصِّصين به، وإسقاط مؤهل (الولاءة قبل الكفاءة) المفسد لكلِّ شئٍ.

**أخيرا.. ما رسالتك للمؤسسات الإعلامية الليبية والقائمين عليها والعاملين بها؟

أن يراعوا اللهَ في هذا الوطن العزيز، وأن يسعوا إلى ترسيخ ثقافة التسامح والتصالح، ونشر المحبَّة بينَ أبناء الشعب الواحد، وأنَ يدعوا إلى الخير والوئام. فلن يُبنى وطنٌ بحروبٍ وعداواتٍ، ولن يسعدَ مجتمعٌ بفرقةٍ وتشتُّتٍ وخلافاتٍ.

**الإعلام الليبي خلال السنوات الـ ١٠ الماضية من مواليد (برج الحرب).

**لن يُبنى وطنٌ بحروبٍ وعداواتٍ، ولن يسعدَ مجتمعٌ بفرقةٍ وتشتُّتٍ وخلافاتٍ.

خالد نجم

الإعلام الليبي يحتاج لإعادة بناء صحيحة وجدية

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد الرئيس السابق للهيئة العامة للإعلام والثقافة والمجتمع المدني بالحكومة المؤقتة خالد نجم، أن الإعلام الليبي لا يحتاج إصلاح بل يحتاج إعادة بناء صحيحة وجدية وفق رؤية يكفلها ظل دستوري وينظمها إطار قانوني ويدعمها سياسة حكومية رشيدة مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن ليبيا تحتاج لثلاثة أشكال من الإعلام هي إعلام الدولة والإعلام المختلط والإعلام الخاص.

إلى نص الحوار:

بداية كيف تتابعون تعاطي الإعلام مع الوضع في ليبيا بعد 2011؟

يتعاطى الإعلام المحلي أو الإقليمي أو الدولي مع الوضع الليبي بعد 2011 وفق اصطفافات تتوافق مع أجندات ومصالح تلك الدول والتي تتقاطع وتختلف في فترات وتتوافق في فترات أخرى.

برأيكم إلى أي مدى ساهمت أجندات الأشخاص والمؤسسات والدول في رسم توجهات الإعلام؟

بالطبع أسهمت بشكل كبير أجندات الأشخاص أصحاب المنافع والمصالح و الأجندات الأيدولوجية والأجندات العصبية الجهوية منها والقبلية في رسم توجهات وسائل الاعلام المختلفة لأن الإعلام بعد 2011 أصبح سلاح فعال يوجهه كل صاحب مصلحة لمن يعارضه في تلك المصلحة أو ذاك المكسب سواء كان مكسب سياسي أو اقتصادي وحتى جتماعي وبذلك يتم توجيه الإعلام لخدمة تلك الاجندات .

كيف تتابعون ظاهرة الإعلام المهاجر؟

سواء كان سبب هذه الهجرة قصرية أو برغبة صاحب الوسيلة الإعلامية فإن صاحب الوسيلة الإعلامية المهاجرة يبحث عن حرية الرأي والتعبير والتحرر من الضغوط والقيود التي ربما تهدد سلامة أصحاب والعاملين في الموسسات الإعلامية في ظل الانتشار الهائل للسلاح .

برأيكم ما هي نقاط القوة والضعف في الإعلام الليبي ؟

لا يوجد إعلام حقيقي بشكله المهني على الساحة الليبية بل لدينا دكاكين سياسية تبيع بطريقة إعلامية وبذلك لا نستطيع تقييم نقاط الضعف والقوة لأن الوسائل الإعلامية تتلقى في دعم متفاوت لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية .

أيهما تحتاجه ليبيا أكثر.. إعلام الدولة لضبط الخطاب أم الإعلام الخاص لضمان حرية الخطاب؟

ليبيا الجديدة وبعد استقرارها والوصل إلى دستور ينظم العلاقات فيها تحتاج

> أجندات الأشخاص أصحاب المنافع والمصالح والأجندات الأيدولوجية والأجندات العصبية الجهوية منها والقبلية،أسهمت في رسم توجهات وسائل الاعلام المختلفة.

لثلاث أشكال للإعلام وقد قدمنا فيما سبق تصور بذلك الشكل الأول هو إعلام للدولة وليس إعلام حكومي لان إعلام الدولة يخضع للرقيب القانوني والإعلام الحكومي يخضع للرقيب السياسي أما الشكل الثاني فهو الإعلام المختلط وهو نوع من الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص فيما يتمثل الشكل الثالث في الإعلام الخاص الذي ينظمه قانون عام

**** برأيكم إلى أي مدى تمكن الإعلام الليبي من إشباع رغبة المتلقي في الحصول على المعلومة؟**

لم يعد الحصول على معلومة مقتصر على الإعلام التقليدي في هذه المرحلة بل إن ثورة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي أصبحت عامل رئيسي ومهم في الحصول على المعلومة وهذه الوسائل أصبحت متاحة في كل زمان ومكان وبشكل ميسر وسهل وبأدنى التكاليف.

**** ما الإصلاحات التي يحتاجها الإعلام الليبي؟ وكيف يمكن تنفيذها؟**

الإعلام الليبي لا يحتاج إصلاح بل يحتاج إعادة بناء صحيحة وجدية وفق رؤية يكفلها ظل دستوري وينظمها إطار قانوني ويدعمها سياسة حكومية رشيدة .

**** ما أبرز العراقيل التي تواجه الاعلام الليبي؟**

أبرز العراقيل تتمثل في وجود إعلام حقيقي يستطيع أن ينافس في ظل كثرة العروض الإعلامية.

**** كيف تنظرون إلى دور نقابة الصحفيين في ليبيا؟**

النقابات الإعلامية والصحفية هي أجسام مهمة جداً لتكون داعم ورافد للصحفي والإعلامي وقصور دورها وغيابها شكل عائقا كبيرا في طريق إصلاح وتقويم المنظومة الإعلامية .

**** هل يمكن للتشريعات الرادعة أن تقوم الأخطاء التي يشهدها الإعلام الآن أم أن غياب القانون يجعلها ضعيفة التأثير؟**

المشكلة تكمن في غياب أو قصور التشريعات والقوانين المنظمة للإعلام في ليبيا فباستثناء قانون 1971 الخاص بالرقابة على المطبوعات لا يوجد تشريع ينظم المنظومة الإعلامية.

**** برأيكم ما السيناريوهات المتوقعة بشأن واقع الإعلام الليبي؟**

السيناريو المتوقع للإعلام في ليبيا لا يختلف كثيراً عن سيناريو الصراع في ليبيا بل هو المرآة العاكسة للواقع وتجلياته.

> ** لا يوجد إعلام حقيقي بشكله المهني على الساحة الليبية بل لدينا دكاكين سياسية تبيع بطريقة إعلامية.
>
> ** الإعلام الليبي لا يحتاج إصلاح بل يحتاج إعادة بناء صحيحة وجدية وفق رؤية يكفلها ظل دستوري وينظمها إطار قانوني.

كاريكاتير

محمد قجوم